اقتصاد

مباحثات سورية هندية لتفعيل مبدأ المقايضة في المنتجات بين البلدين

وزير الزراعة لـ«الوطن»: فرصة للقطاع الخاص لتبادل المنتجات

الوطن

بحث وزير الزراعة محمد حسان قطنا مع سفير الهند إرشاد أحمد سبل التعاون في مجالات البحث العلمي الزراعي وتبادل المنتجات وتطوير الاتفاقيات.

وأكد الوزير أهمية تطوير التعاون القائم في المجال الزراعي وتحديث الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين مع وضع برنامج تنفيذي لتطبيقها بما يخدم مصلحة البلدين، مشيراً إلى التجارب الهندية في المجالات العلمية البحثية والتطبيقية والإنتاجية واستخدام التقانات الحديثة في الزراعة وأهمية الاستفادة منها.

ولفت إلى ضرورة التعاون في مجالات تأهيل وتدريب الكوادر وتنظيم أنظمة الحجر الصحي النباتي والحيواني لتسهيل عمليات تبادل المنتجات، وتفعيل مبدأ المقايضة في المنتجات لتأمين السماد وبعض مستلزمات الإنتاج مقابل منتجات سورية يمكن تصديرها للهند، بالإضافة إلى مجالات الثروة الحيوانية وإنتاج المبيدات وغيرها من المجالات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الوزير قطنا أن المرحلة المقبلة ستشهد تعاوناً بين سورية والهند في مجالات عدة وخاصة أن الهند تستورد من سورية الفوسفات الخام، ونسعى لأن يكون ذلك بالمقايضة والوصول إلى تبادل تجاري في مجال الزراعة لا يرتكز فقط على تبادل منتج بمنتج، وإنما يشمل أيضاً مستلزمات الإنتاج التي تحتاج إليها سورية، والقمح خلال مرحلة قادمة.

وأشار الوزير إلى أننا نسعى من خلال هذا اللقاء إلى تشجيع القطاع الخاص لتبادل المنتجات خاصة أننا نستورد الرز البسمتي بكميات جيدة.

من جهته أكد السفير الهندي أهمية تطوير وتحديث الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها، معرباً عن استعداده لنقل كل الأفكار المطروحة لحكومة بلاده ووضع الأسس اللازمة لتطبيقها على الأرض.

«التجاري السوري» الربط مع صرافات «العقاري» قيد الخدمة

مدير الدفع الإلكتروني لـ«الوطن»: تتم تغذية الصرافات بـ١٠٠ مليار ليرة شهرياً

عبد الهادي شباط

كشف مدير الدفع الإلكتروني في المصرف التجاري السوري وسيم العلي أن الربط مع صرافات العقاري تم بشكله النهائي وتم تلافي كل الملاحظات التي حدثت خلال فترة الاختبارات وحالياً الخدمة متاحة بين صرافات التجاري السوري والعقاري ضمن محددات البنك المركزي (سقف السحب اليومي) ٢٠٠ ألف ليرة لقاء عمولة ألف ليرة.

وعن تعطل وخروج عدد من الصرافات عن الخدمة مثال الصرافات في ساحة المحافظة بين أن عدد الصرافات في ساحة المحافظة أمام الفرع التجاري ٦\١ العاملة والمتوقفة عن الخدمة ٨ صرافات منها ٥ صرافات عاملة مقابل ٣ صرافات يتم العمل على صيانتها لإدخالها للخدمة من جديد وأن تغذية الصرافات (العاملة) تتم بشكل منتظم لكن توقف بعضها (الصرافات) عن الخدمة يكون مؤقتاً بعض الوقت ريثما يتمكن العامل المختص من تأمين وتنفيذ التغذية حيث تكون تغذية هذه الصرافات من الفرع الذي تتبع له.

وبين أن حجم الكتلة النقدية التي تتم تغذية الصرافات بها شهرياً يتجاوز ١٠٠ مليار ليرة وهي كتلة الأجور والرواتب والتعويضات للموطنين معاشاتهم وحساباتهم لدى التجاري السوري، علماً أن سعة الصراف لا تتجاوز ٤٠ مليون ليرة من الفئة النقدية ٥ آلاف ليرة وأن عدد الصرافات العاملة لدى التجاري السوري نحو ٣٨٣ صرافاً آلياً موزعة على فروع التجاري السوري في مختلف المناطق يضاف إليها تفعيل نحو ١٢٥ نقطة بيع في فروع التجاري السوري ونحو ٢٥ نقطة بيع تم تفعيلها في فروع المصرف الزراعي في المناطق النائية لتأمين الخدمة في هذه المناطق.

ويأتي تصريح مدير الدفع الإلكتروني في التجاري السوري ضمن المتابعة التي تجريها «الوطن» حول الدفع الإلكتروني في المصارف الحكومية وخاصة التجاري السوري والعقاري لكونهما يملكان منظومات أوسع وأهم تقنياً حيث ترافق مع إطلاق المصرف العقاري العديد من التصريحات حول الربط مع صرافات التجاري السوري لكن حالات تعثر كانت تظهر بعد ذلك إلى حين اكتمال عمليات الربط بشكلها النهائي بما يسمح في الحصول على الخدمة بشكل آمن من المستخدم.

وكان العقاري في تصريح له لـ«الوطن» بين أنه تمت إعادة الربط بين محولة الدفع الإلكتروني لدى المصرف العقاري وشبكة «برامونيتكس»، وأصبح بإمكان حاملي بطاقات المصارف العامة والخاصة المرتبطة بشبكة «برامونيتكس» الاستفادة من جميع صرافات ونقاط بيع العائدة لهذه المصارف.

يتحمل جريح الوطن ١٠ بالمئة من التكاليف عند الدخول للمشفى بحالة إسعافية

مشروع «جريح الوطن» يوضح حدود التغطية التأمينية لجرحى العمليات الحربية

الوطن

أوضح مشروع «جريح الوطن» حدود التغطية التأمينية المقدمة لجرحى العمليات الحربية داخل المشافي العسكرية وخارجها بموجب بطاقة ميدكسا.

وبين المشروع في صفحته على موقع فيسبوك أن البطاقة تتيح لجرحى العجز التام من ٨٠ إلى ١٠٠ بالمئة محفظة تأمينية شاملة ومستمرة تغطي مستلزماتهم المتعلقة بالإصابة الحربية وتبعاتها، بما يضمن حصولهم على خدمات الرعاية الطبية المناسبة، واستقرار حالتهم الجسدية والحركية والنفسية، وتوفير التكاليف والأعباء المادية عنهم.

أما بالنسبة لشريحة العجز تحت التام من ٧٠ وحتى ٧٩ بالمئة، فأشار المشروع إلى أن سقف التغطية السنوي داخل المشافي العسكرية يصل إلى ١٠ ملايين ليرة سورية، ويغطي كل ما يحتاجه الجريح من عمليات جراحية وإجراءات تشخيصية وعلاجية وحالات إسعافية وبدائل صناعية.

كما تتيح البطاقة للجريح العلاج خارج المشافي العسكرية بسقف سنوي قدره ٣٠٠ ألف ليرة يضافاً إليه ١٠٠ ألف ليرة في حال وجود دواء لمرض مزمن، وفي حال اضطر الجريح لدخول مشفى خاص بحالة إسعافية فقط يتحمل نسبة ١٠ بالمئة من قيمة المبلغ لحد مالي يصل إلى مليونين ونصف المليون.

وبالنسبة لشريحة العجز الجزئي ٤٠ وحتى٦٩ بالمئة، بين المشروع أن سقف التغطية السنوي داخل المشافي العسكرية يبلغ ٥ ملايين ليرة، أما سقف التغطية السنوي خارج المشافي فيبلغ ٢٠٠ ألف ليرة، مضاف إليه ١٠٠ ألف في حال وجود دواء لمرض مزمن، وفي حال اضطر الجريح لدخول مشفى خاص بحالة إسعافية فقط يتحمل نسبة ٢٥ بالمئة من قيمة المبلغ لحد مالي يبلغ مليونين ونصف المليون.

ولفت المشروع إلى أن بطاقة ميدكسا تعد إحدى خدمات الرعاية الصحية الواسعة المقدمة لكل جريح منضم إلى المشروع، من مختلف سنب العجز التي تتراوح بين ٤٠ وحتى ١٠٠ بالمئة، باستثناء جرحى العجز الجزئي الكسريين، لكونهم يحصلون على دفتر صحة يتضمن خدمات المحفظة التأمينية نفسها التي تقدمها بطاقة التأمين.

في تصريح جديد لمدير الدواجن

البيض المتوفر بالأسواق إنتاج محلي.. وانخفاض الأسعار سببه كثرة العرض وتوقعات بانخفاض أسعار الفروج الشهر القادم

هناء غانم

مزاعم دخول البيض المهرب إلى الأسواق لم يحسمه رأي رسمي، لكن المؤشرات الحقيقة في الأسواق تؤكد أن وجوده على خلاف ما صرح به مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة محمد خير اللحام خلال الاجتماع الذي عقد أمس بأن البيض المتوفر في الأسواق منتج محلياً (وليس مهرباً) كما أكد أغلب المربين.

وعن الأسباب التي دفعت بيع البيض بالسيارات الجوالة وبأسعار رخيصة بين اللحام أن هذه الظاهرة موجودة في دمشق وريفها وبعض المناطق في درعا ومن أسبابها أن البيض المبيع هو بيض صغير الحجم ناتج عن دخول أفواج التربية في الإنتاج حيث يكون البيض في بداية الإنتاج صغير الحجم حتى يستقر وهو لا يباع في المحال التجارية أو السوبر ماركت لذلك يلجأ أصحاب مراكز تجميع البيض لبيعها بهذه الطريقة وبأسعار مخفضة في مناطق مختلفة وقريبة منها لسهولة تصريفها.

وأشار اللحام إلى أن انخفاض أسعار بيض المائدة حالياً يعود لأسباب عديدة منها زيادة عرض المادة في السوق نتيجة زيادة عدد الأفواج المنتجة لبيض المائدة، ودخول أفواج الأمات بالإنتاج حديثاً حيث يتم بيع بيض الفتوح «صغير الحجم» لمدة أسبوعين تقريباً بأسعار منخفضة حتى يستقر حجم البيض المناسب للتفقيس، ودخول أفواج دجاج بيض المائدة بالإنتاج حديثاً، وزيادة المدة الإنتاجية من خلال تربية أفواج الدجاج البياض لأكثر من ١٨ شهراً.

ولفت إلى أن من أسباب انخفاض الأسعار تراجع أسعار المواد العلفية من ١٠- ١٥ بالمئة ما أدى إلى انخفاض تكلفة الإنتاج، وتحسن الحالة الصحية والإنتاجية للقطعان، وكذلك انخفاض القوة الشرائية للمواطن، وبدء الصوم لدى بعض الطوائف في القطر كان لهما دور في زيادة العرض وتراجع الأسعار.

وأضاف اللحام إن وزارة الزراعة أولت قطاع الدواجن اهتماماً خاصاً على مدى سنوات من خلال التدخل الإيجابي في تنظيم المهنة وتوفير الأعلاف ومستلزمات التربية، واتخذت عدة إجراءات لدعم المربين وعودة المنشآت التي توقفت خلال الحرب إلى العملية الإنتاجية.

وبيّن أن أول هذه الإجراءات كان تشجيع الفلاحين على زراعة مادة الذرة الصفراء العلفية وتسليمها للمؤسسة العامة للأعلاف بأسعار مجزية لتأمينها لقطاع الثروة الحيوانية التي تدخل بشكل رئيسي في تغذية الدواجن وبالتالي تخفيف فاتورة الاستيراد والتكلفة على المربين، ولاسيما أن عامل التغذية يشكل ٧٠-٧٥ بالمئة من تكلفة الإنتاج، بالإضافة إلى إصدار القرار رقم ١٠٩/ت لعام ٢٠٢٣ القاضي بالسماح باستثمار المداجن «المرخصة وغير المرخصة» وفق وثيقة استثمار وتربية يستفيد من خلالها المربون من المواد المدعومة «محروقات وأعلاف» حيث كان لهذا القرار أثر إيجابي كبير في زيادة حجم التربية للدجاج البياض، وكان آخرها إدخال ٢٥٥٩ مدجنة بالاستثمار إضافة إلى ٢٧٠٠ مدجنة كانت تستثمر سابقاً، وظهرت نتائجه حالياً بدخول تلك الأفواج بالإنتاج البيض (فتوح). لافتاً إلى أن أعداد المنشآت العاملة «فروج وبياض» حتى تاريخه وصلت إلى ٥٢٥٩ منشأة، وكذلك القرار رقم ١١٥/ت لعام ٢٠٢٣ المتضمن إعادة ترخيص المداجن التي تم إلغاء ترخيصها وفق شروط معينة، مشيراً إلى أن إنتاج بيض المائدة في العام الماضي بلغ نحو ١,٥ مليار بيضة من منشآت القطاع الخاص في المناطق الآمنة، وذلك عدا إنتاج القطاع العام.

مدير عام المؤسسة العامة للدواجن سامي أبو دان في تصريح لـ«الوطن» أكد أن الدعم الحكومي لقطاع الدواجن ساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية في منشآت المؤسسة وتأمين احتياجات السوق المحلية مؤكداً أن المؤسسة حققت نقلة نوعية في الإنتاج، وأن طموح المؤسسة هو الانتقال إلى أفضل حالة إنتاجية حيث تم خلال العام الماضي إنتاج ١٢٦ مليون بيضة مائدة بالإضافة إلى ٤٣٥ طن لحم فروج و١,٨ مليون صوص تربية، على حين كان إنتاجها في عام ٢٠٢٢ نحو ١١٥ مليون بيضة مائدة بالإضافة إلى ٢٨٠ طن فروج و١,١ مليون صوص تربية.

ولفت إلى أن خطة المؤسسة لهذا العام تبلغ إنتاج نحو ١٥٠ مليون بيضة مائدة، مؤكداً أن المنتج المتوافر في السوق هو منتج محلي ومطابق للمواصفة، ولإنتاج المحلي يغطي الاحتياجات من الاستهلاك.

وقال: إننا نخطط هذا العام لرفع إنتاج صوص الفروج إلى ١,٢٠٠ مليون وفروج التربية إلى ٣٥٠ ألف طير أي بواقع ٧٠٠ ألف طن من لحم الفروج.

وتفاءل أبو دان بأن يكون هناك انخفاض خلال الشهر القادم في أسعار الفروج نظراً لتحسن الحالة الجوية وزيادة التربية مشيراً إلى ضرورة وجود خط ذهبي من الكهرباء لمنشآت الدواجن في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وعدم توافرها بالكميات الكافية سعياً إلى زيادة الإنتاج وتحسين واقع عمل المنشآت بما يسهم في دعم هذا القطاع الاقتصادي المهم ورفد السوق المحلية بمنتجات البيض والفروج.

تصدير ٥ برادات كمأة يومياً إلى دول الخليج

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: عادات الشراء تغيرت والمواطنون استغنوا عن عدة أصناف

رامز محفوظ

بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أنه يزداد الطلب على الخضار والفواكه خلال شهر رمضان الحالي كما كان متوقعاً وبقي ضمن الحدود الطبيعية التي كانت قبل شهر رمضان، لافتاً إلى أن الطلب أقل من السنوات الماضية بنسبة تقارب ٥٠ بالمئة والسبب الرئيسي ضعف القوة الشرائية.

وأعاد العقاد السبب بارتفاع أسعار الخضار رغم قلة الطلب عليها إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في البيوت المحمية وقلة إنتاجها، معتبراً أن الأسعار مستقرة ولم يحصل سوى انخفاض طفيف بأسعار بعض الأصناف مثل الخيار.

ولفت العقاد إلى أن الزراعة في البيوت المحمية تتقلص بشكل تدريجي بسبب ارتفاع التكاليف وتوجه نسبة كبيرة من المزارعين نحو الزراعات الاستوائية كبديل عن البيوت المحمية مثل الموز والكيوي والأناناس والمانغا، إذ انتشرت الزراعات الاستوائية على حساب زراعة الخضار في البيوت المحمية وحتى على حساب زراعة الحمضيات، علماً أنها تعتبر في بداياتها وتحتاج عشر سنوات على الأقل إلى حين يحقق إنتاجها الاكتفاء الذاتي.

وعن أسباب ارتفاع أسعار بعض أنواع الورقيات «الحشائش» مثل البقلة التي وصل سعر الربطة الواحدة منها لـ ٧ آلاف ليرة برر العقاد الارتفاع لأنها من إنتاج البيوت المحمية خلافاً لبقية أنواع الحشائش.

وبخصوص التصدير خلال شهر رمضان أوضح العقاد بأن التصدير يعتبر ضعيفاً والنسبة الأكبر من الصادرات هي من مادة الكمأة التي يصدر منها نحو ٥ برادات يومياً إلى دول الخليج إضافة إلى ٥ برادات محملة بالتفاح والأجاص والحمضيات في حين لا يوجد تصدير إلى العراق إلا ما ندر.

بدوره قال رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المقعالي في تصريح لـ«الوطن»: إن الإقبال على شراء المواد الاستهلاكية بالمجمل وليس فقط الخضار والفواكه ضعيف بسبب ارتفاع الأسعار، موضحاً أن العادات الشرائية للمواطنين تغيرت خلال رمضان الحالي وأن المواطنين استغنوا عن العديد من الأصناف التي كانت تعتبر من الأساسيات في المائدة الرمضانية سابقاً.

ولفت إلى أن بعض القرارات الحكومية التي صدرت مثل رفع أسعار المحروقات والكهرباء أدت إلى ارتفاع أسعار المواد، واصفاً الحكومة بأنها باتت اليوم شريكة في رفع الأسعار على المستهلك، مشيراً إلى أن الأسعار ارتفعت خلال رمضان الحالي بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة قياساً للأسعار في رمضان الماضي.

وأوضح المقعالي أن الرقابة التموينية على الأسواق ضعيفة وهناك فوضى في التسعير رأيناها خلال جولاتنا على الأسواق، مطالباً بضرورة تشديد الرقابة على الأسواق والعقوبة بحق كل من يحاول التلاعب بالأسعار.

ولفت المعقالي إلى أن نسبة كبيرة من التجار لا يضعون تسعيرة على المواد المعروضة تهرباً من عقوبة البيع بسعر زائد وهي السجن في حين أن عقوبة عدم الإعلان عن الأسعار غرامة مالية فقط.